هذه الورق شرح يتماشى مع النظام الجديد + اسئله تدريبيه

نوضح لكم العلامات فلكل علامه مقصود

شرح مفصل للموضوع (الاسود)
العناوين والعناصر (ازرق)
سوال مقالى (احمر)

هذه الورق يشمل جميع معلومات المقرر بشكل مرتب ومنسق ويسهل على القارى سرعة تلقى المعلومه ... ونحن دائما وبفضل الله نتميز بكم وبنتائجم ونسعى دائما الى النجاح .

تاااااريخ من الامتيازات بفضل الله يشهد لناا

تاريخ من الخدمات يذكر لناا

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى

صدق الله العظيم

نتمنى من الله التوفيق لنا ولكم
خدمتناا تقدم لكم طول الترم من خلال صفحتى وفريقى
(ورق شرح وفديوهات وريكوردات)
تابع اكونت الدكتور على الفيس اسم الاكونت : المحاضر القانونى وليد الوحش

مع تحيات مكتبة الفرسان ٢

أحنا القانون حقوق إسكندرية

مقدمة عامة

مفهوم وإطار واهمية الدراسات التاريخية القانونية

أولا : دور القانون فى التنظيم الإجتماعي : س: ما هو نطاق دراسة تاريخ النظم القانونية؟

- يعد القانون أهم ضوابط التنظيم الإجتماعي فى المجتمع ، ويقصد به مجموعة القواعد العامة والمجردة والصادرة من الدولة والتى تنظيم سلوك الأفراد فى المجتمع والمصحوبة بجزاء مادى وحال ودنيوى.

✓ من المسلم به أن النظم القانونية المعاصرة ، لم تنشأ بين عشية وضحاها، بل هي وليدة تفاعل عدة عوامل على ممر الزمن، فالمتغيرات الاجتماعية وغير الاجتماعية، مارست ومازالت تمارس تأثيرا كبيرا على النظم القانونية.

✓ وتسمى العلاقة الاجتماعية التي يتولاها القانون بالتنظيم بالعلاقة القانونية، والنظام القانوني هو مجموعة قواعد قانونية؛ ولذا كانت القاعدة القانونية، هي الوحدة الأولية التي يتكون منها النظام القانون

ثانيا : نطاق دراسة تاريخ النظم القانونية : س: ما هو نطاق تاريخ القانون ؟ ؟

- تدورالدراسة حول معالجة تاريخ نظم القانون العام (نظام الحكم والإدارة – نظام القضاء – نظام الجرائم والعقوبات) وكذلك تاريخ نظم القانون الخاص (نظام الأسرة – نظام الملكية – نظام العقود) في المجتمعات الشرقية القديمة، وخصوصاً مصر الفرعونية ، وبلاد ما بين النهرين وعند العرب قبل الإسلام ؛ بالإضافة إلى الخصائص الأساسية لنظام الحكم والإدارة وأصول حركة التدوين القانوني وهى من أهم ملامح التطور القانوني فى المجتمعات القديمة .

ثالثا : تقسيم المجتمعات الإنسانية: س: ما هو تقسيم المجتمعات الانسانية؟

تنقسم المجتمعات إلى صورتين هما: المجتمعات القبلية، والمجتمعات المدنية،:

١. فالمجتمع المدنى : ينقسم إلى المجتمعات المدنية القديمة، والمجتمعات المدنية الحديثة
٢. والمجتمعات القبلية: هي التي اتخذت القبيلة كشكل سياسي لها، سواء كانت مجتمعات قبلية قديمة أو حديثة أفريقية أو عربية أو أجنبية. وبمعنى آخر هي المجتمعات التي سادت بها الشرائع القبلية. ويقصد بالمجتمعات المدنية: المجتمعات التي اتخذت نمط المدينة السياسية. ومن هذه المجتمعات نذكر: اليونان، الهند، فارس، روما، مصر القديمة، العراق القديم ، اليهود.

إحنا القانون حقوق إسكندرية

رابعا : اهمية الدراسات التاريخية القانونية : مهم جدا جدا

س:ما هي جوانب اهمية الدراسات التاريخية القانونية؟

عباره اخرى : س تكلم عن أهمية دراسة تاريخ القانون ؟ س. أمتحان

ومن المسلم به إنه ، لا يمكن إنكار أهمية دراسة أصول النظم القانونية، وهى من فروع الدراسات التاريخية للقانون ؛ ومرجع هذه الأهمية ما يلي:

(١) فهم النظم القانونية المعاصرة : حيث هذه الدراسة تبين التطور التاريخي للجرائم والعقوبات، والأبعاد السياسية والقانونية والتاريخية لتطور التشكيلات القضائية وأحكام الأسرة،والتشريعات القديمة ونظام الملكية وأحكام العقود.

(٢) فهم العلاقة بين التحولات الإجتماعية وظاهرة السلطة : فالعلاقة وثيقة بن السلطة والقانون والتطور الاجتماعي؛ ولذا فمن الأهمية بمكان دراسة تاريخ حركة تدوين الأحكام القانونية فى العالم القديم، لنصل إلى معرفة أسبابها.

(٣) فهم أساس الأختلاف والتقارب فى النظم القانونية : من المستقر عليه إن البحث التاريخي الاجتماعي للقانون، يساعد في فهم أصول وتباين النظم القانونية من مجتمع لأخر وعوامل هذا التغير وتحولاته

(٤) تفسير التماثل في تطور الشرائع القانونية ، حيث تضح درجة التشابه والتقارب في قواعد النظم القانونية بين شرائع الأمم المختلفة في عصر من العصور. ولقد أثبتت الأبحاث التاريخية الحديثة مدى وجود تماثل اجتماعي بين الشعوب المختلفة ؛ وكذلك أظهرت ما كان من تشابه وتقارب في تطور شرائعها وتقاليدها القانونية.

(٥) فهم دور الحضارة الشرقية في تكوين النظام القانوني العالمي : من المسلم به أن المجتمع الشرقي القديم ، قد ساهم في تكوين التراث القانوني العالمي.

خامسا : خصائص الشرائع القانونية الشرقية

س: ما هي خصائص الشرائع القانونية الشرقية؟

اتفق الشراح على أن الخصائص الأساسية للشرائع القانونية الشرقية القديمة هي:

ليست شرائع عالمية حيث ان كل شريعة من الشرائع كانت خاصة باقليم معين وهذه الشرائع اصولها واحدة بالرغم من تعدد اتجاهاتها.

١. تداخلت وامتزجت بالشرائع القانونية القديمة الغربية ونتج عن ذلك قوانين مختلطة كالقانون المصري الاغريقي والقانون المصري الروماني وحدثت هذه الظاهرة تحت تاثير الاستعمار.
٢. تميزت كل شريعة سامية بخصائص وذاتية عن الشرائع السامية الاخري فالشريعة القانونية الفرعونية لها خصائص ميزة عن الشريعة القانونية العربية عن الشريعة القانونية البابلية بالرغم من وحدة الروح العامة لهذه الشرائع كلها.
٣. تاخر الاهتمام العالمي بدراسة الشرائع القانونية السامية بالمقارنة للاهتمام الذي تم انصب علي دراسة والبحث عن اصول واتجاهات واحكام الشرائع القانونية الغربية.
٤. اثرت الشرائع السامية في بعضها البعض فقد اثرت الشريعة القانونية البابلية والمصرية في القانون الفينيقي وارت الشريعة البابلية في القانون العبري.
٥. ادي نقص المصادر وضياع البعض منها الي نقص معرفتنا عن الكثير من الاحكام القانونية للنظم القانونية السامية حيث لم تصل الينا وثائق كافية بخصوص نظم الفينيقيين وترتب علي ذلك عدم اكتمال الدراسات للكثير من جوانب الشرائع السامية.
٦. تعتبر دراسة الشرائع القانونية السامية مدخلا هاما للتعرف علي اصول دراسات التاريخ القانوني المقارن ودراسات علم الاجتماع القانوني فضلا عن اهميتها لدراسة العلاقة بين الاستعمار والقانون ومشكلة تلاقي وتقارب الشرائع القانونية القديمة.

إحنا القانون حقوق إسكندرية

٧. اثرت فلسفة السلطة تاثيرا كبيرا على المنهج القانوني واهداف القانون وتطور الانظمة القانونية في هذه الشرائع تاثيرا كبيرا.

٨. ارتباط التنظيم الاداري بالنظام السياسي بالتنظيم القانوني قام التنظيم الاداري في الشرق القديم علي اسس ثابتة ومبادئ واضحة يعمل علي تحقيقها ومن خلال الارتباط الوثيق بين التنظيم الاداري والنظام السياسي. حيث انعكست كل مظاهر التنظيم السياسي علي مظاهر واليات التنظيم الاداري وهذا لا يعد امرا غريبا اذ انه من الطبيعي ان يلقي النظام السياسي بمظاهره علي التنظيم الاداري.

القسم الاول : تكوين الشرائع القانونية القديمة

الفصل الأول : عوامل ظهور التدوين القانونى

(مقدمة)

- عرفت المجتمعات القديمة التدوين القانوني في كتابة الإحكام القانونية على أثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والمعرفية والدينية والتطور الاجتماعي استتبع وجود تدوين للأحكام القانونية .
- ولجوء المجتمعات القديمة إلى التدوين القانوني لم يؤثر كثيرا على المصادر الأولى للقاعدة القانونية أن الدين والعرف له مكانا مرموقا ، بالإضافة إلى القاعدة القانونية المكتوبة " بل أن الدين والعرف كانا منيعا القواعد القانونية المكتوبة في الكثير من الحالات وجد العديد من المدونات القانونية في العالم القديم،

✓ **ولكن لم يصل إلينا إلا القليل منها، إذ قد المتدثريت بعضها بفعل العوامل الطبيعية، وبعضها ملك يفعل الأفراد ومن أشهر المدونات التي ظهرت في العالم القديم وتم فك رموزها والاعتداء إلى دلالة عباراتها تذكر منها : قانون الألواح الأثنى عشر في روما، قانون يكوشوريس وقانون حور محب في مصر الفرعونية مدونة عالم في الهند، مدونة تجانح في الصين، قانون حموراي وقانون اشنونا والبيت عشتار والقانون الأشوري في بلاد ما بين النهرين وقانون سولون و قانون دراكون في أثينا وقانون دور محب في مصر الفرعونية بالقد كان التدوين القانوني ، تأثير كبيراً في تطور النظم القانونية، في المجتمعات القديمة.**

سؤال رئيسي : ما هي اسباب التدوين القانوني؟

المبحث الأول : التطور الاجتماعي -- المبحث الثاني : التطور القانوني والسياسي

المبحث الأول: وهو التطور الاجتماعي يتكون من مطلبين الاول معرفة الكتابة والثانى القضاء على احتكار المعرفة القانونية وضمان عدم التحريف

سؤال فرعي اكتب فى التطور الاجتماعى كسبب من اسباب التدوين ؟

المطلب الأولى : معرفة الكتابة

- من المنطقي القول بأن المجتمعات القديمة، لم تعرف التدوين الفاعل إلا عندما عرفت الكتابة .
- ولذا فمن المنطقي أن يرتبط الظهور التدوين القانوني بمعرفة الإنسان الكتابة ولكن لم يتفق الشراح على تحديد مكان معين أو زمن معين، ظهرت فيهما الكتابة ولكن قبل أول ظهور الكتابة على شكل علامات ونقوش وضعها الأفراد على الأواني المصنوعة من الطين ، وإن الكتابة ظهرت في أرض مصر والعراق.
- ويري الشراح أن ظهور الكتابة في المجتمعات الشرقية قبل الغربية يرجع إلي فلسفة التنظيم السياسي في المجتمعات الشرقية القديمة حيث ساد الطابع الشخصي وما أستتبع من وجود نظام حكم قائمة علي المركزية الإدارية الصارمة ونتائجه بخصوص نظام الملكية تطلب ضرورة الاهتداء إلي ابتداع وسائل وإشارات حيث تطلب الأمر الاهتداء إلي أشارات ورموز لحسابهم .
- والأرجح أن الكتابة في ظهورها الأول كانت عبارة عن علامات وضعت علي الأواني الفخارية. فالعملية الحسابية هى التى دعت الإنسان إلى اللجوء إلى الكتابة .
- ولما عرف الإنسان في الشرق الكتابة أمتد أستعمال الكتابة إلي إصدار مدونات قانونية تتضمن تنظيماً لبعض المسائل القانونية التي كانت بحاجة إلي التحديد والتنظيم في المجتمع فضلاً عن استعمال الكتابة في إثبات التصرفات القانونية مثل كتابة عقود الزواج والإيجار .

إحنا القانون حقوق إسكندرية

المطلب الثاني
القضاء على أحتكار المعرفة القانونية وضمان عدم تحريف القانون

اولا : القضاء علي أحتكار المعرفة القانونية :

- عندما كانت الأحكام القانونية غير مدونة فقد أحتكر معرفتها طبقة معينة من طبقات المجتمع وهي طبقة رجال الدين فأصبح هم فقط الذين يختصون بتحديد كيفية ومواعيد إبرام التصرفات القانونية .
- ولجأت المجتمعات إلي التدوين القانوني للقضاء علي احتكار طبقة معينة للمعرفة القانونية وجعل المعرفة للأحكام القانونية متاحة للجميع .
- فتؤدي الكتابة إلي ضمان نشر القوانين إذ يمثل تدوين القانون وسيلة فعالة وأساسية لنشر القوانين ولذا تتحقق علانية القانون حيث يكون القانون المكتوب ميسوراً لدي المجتمع.

العامل الثالث : ضمان عدم تحريف مضمون القواعد القانونية :

- قبل أن يهتدي الإنسان للكتابة كانت يتناقل الاحكام القانونية شفاهة وكان الشيوخ وطبقة الكهنة هم الذين يحتكرون العلم القانون وهذا النقل الشفوى للأحكام القانونية والاعتماد على ذاكرة طبقة اجتماعية معينةأدي إلي أحتكار العلم بالقانون من ناحية وإلي إمكانية تحريف القواعد القانونية بل وفقدانها .
- وترتيباً على ما سبق فمجموعة القواعد القانونية كانت مبهمة وغير محددة وغالباً ما كانت تتعرض للتحريف والتبديل ولذا فقد أصيبت القواعد القانونية غير المكتوبة بالتحريف والتشوية وكثيراً ما عانت الشعوب القديمة من ذلك كثيراً .
- ولما فلما أهتدي الإنسان إلي الكتابة وبلغ مرحلة متقدمة من المدنية وأصبح ينظر إلى الكتابة على أنها وسيلة هامة ليس فقط لتدوين عملياته الحسابية اليومية بل كذلك كل ما يدخل به فى معاملات مع الآخرين .

المبحث الثاني : التطور القانوني والسياسي

تكلم عن التطور القانونى والسياسى كسبب من اسباب التدوين ؟

- عرف العالم القديم التدوين القانوني عندما وصل إلى مرحلة متقدمة من التفكير القانوني ، وارتبطت الحركة التشريعية في العالم القديم، بمعرفته للتدوين ارتباطاً وثيقاً؛ وارتبط التدوين بدون بعده أمور وهى : معرفة الكتابة، تعدد القضاة، الفصل بين القانون والدين الفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية، الرغبة في تحقيق الاستقرار واليقين في النظم والمراكز القانونية . فقد كانت حركة تدوين الأحكام القانونية لها بعض الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والإدارية.

المطلب الاول : توحيد القواعد القانونية :

أولا : توحيد القواعد القانونية وضمان التطبيق الصحيح للقانون

- تدوين الأحكام القانونية وسيلة أساسية لضمان توحيد القواعد القانونية فيما بين أرجاء البلاد الأمر الذي يضمن عمومية تطبيق القانون .
- ويؤدي هذا إلي ضمان التطبيق الصحيح للقانون ويقيد من سلطة القاضي في التصرف في الدعوي .

ومن الأمثلة التي تؤكد أن التدوين يؤدي الوظائف المشار إليها أن مدونة الألواح الأثنى عشر قد وضعت في الساحة الرئيسية في روما وفي ميادين أخرى وذلك لنشر وتوحيد القواعد القانونية .

- ولقد حازت المدونات القديمة شهرة واسعة بسبب أنها أدت إلي تحقيق علانية القانون وضمان توحيده وتحقيق السيادة القانون .
  - ✓ فالمدونات القديمة قد أدت إلي تحقيق مبدأ سيادة القانون في العالم القديم؛ نظراً لأنها أدت إلي نشر وتوحيد القواعد القانونية وعمومية تطبيقها.

ثانيا : الحاجة إلي تعدد القضاة وضمان التوحيد القانوني :

- بعد أن أتسعت رقعة الدولة وأزداد عدد سكانها بدأ المجتمع يشعر بضرورة تعدد الأشخاص الذين يقومون بوظيفة القضاء فى المجتمع الأمر الذي أدي إلي تعدد القضاة وانتشارهم فى نواحى البلاد المختلفة ولما كان الأمر كذلك فلابد حينئذ من وجود قواعد قانونية موحدة يطبقها القضاة المتعددون وبالطبع يعد التدوين أيسر السبل لتحقيق ذلك .
  - ✓ فتدوين القانون يؤدي إلي توحيد النصوص القانونية وتحقيق عموميتها في الدولة وبالتالي تتحقق الوحدة التشريعية والوحدة القضائية حتي مع تعدد من يقوم بوظيفة القضاء في الدولة وهذا يؤدي بالتبعية إلي تحقيق العدالة وسيادة القانون في الدولة .

إحنا القانون حقوق إسكندرية

المطلب الثاني : التطور السياسي

أولا : تدوين الأعراف القانونية

- عندما كان العرف مصدرا للقانون فقد صار القانون نابعاً من إرادة الأفراد ومستوحى من ضمير الجماعة ولكن الحكومات الوليدة بعد أن أشتد ساعدها وأتجهت نحو توحيد الأقاليم قد أتجهت نحو تدوين الأحكام القانونية العرفية لتوحيدها؛ ولتأكيد سيادتها .
  - ✓ تدخل القائم على السلطة السياسية في الجماعة، ملكا كان أو رئيس قبيلة أو عشيرة، وفق ما تقتضيه الظروف، فيحسم ما يعرض من أمر لم يتكون في شأنه عرف بعد، أو لإكماله منه أو لفرض احترام عرف قائم وإعماله. وقد نشأ عن هذه الصور من التدخل نوعان من الأعمال القانونية الملزمة أحدهما في صورة قرارات والآخر في شكل تشريعات . ومن هنا بدأت القاعدة القانونية المكتوبة تزاحم العرف في مكانته وتهدده، إلى أن أنزلته من مكانته العلية ، حيث انتصر التشريع وصار هو المصدر الأول للقاعدة القانونية وصار العرف هو المصدر الثاني.

ثانيا : تفعيل الاختصاص التشريعي للحكام

- ولو تصفحنا تاريخ النظم القانونية في العالم القديم سنجد أمثلة عديدة تؤكد أن صدور المدونات القديمة كان السبب فيه تأكيد الحاكم لسلطته فالذي دفع حمورابي ملك بابل المعروف إلي إصدار مدونته الشهيرة هو تحقيق وحدة البلاد من الناحية القانونية وتأكيد سيطرته عليها بعدما حقق الوحدة السياسية .
  - ✓ فعلى سبيل المثال، فالذي دفع حمورابي ملك بابل المعروف إلى إصدار مدونته الشهيرة هو تحقيق وحدة البلاد من الناحية القانونية، وتأكيد سيطرته عليها، بعدما حقق الوحدة السياسية.

التطور القانوني و تدوين القانون في المجتمعات الشرقية القديمة (مهم جدا جدااا)

مدونة بكوخوريس في مصر الفرعونية

س: اكتب فى مدونة بكوخوريس في مصر الفرعونية ؟

صيغة اخرى أكتب في مدونة بكوخوريس في مصر الفرعونية ؟

صيغة اخرى تكلم عن حركة التدوين القانوني في المجتمعات الشرقية ؟

أولاً : التعريف بمدونة بكوخوريس :

أساس سلطة بكوخوريس فى وضع المدونة القانونية

- أدى الطابع الشخصى لنظام الحكم فى المجتمعات الشرقية القديمة إلى ذوبان شخصية الدولة فى شخص الحاكم وأعتبار الحاكم مستودع السلطات كلها؛ ولذا فقد كانت السلطة التشريعية فى مصر فى يد الفرعون فالملك وحده هو صاحب السلطة التشريعية فى البلاد فلم يعرف المجتمع المصري القديم نظام المجالس النيابية .
  - ✓ وتقنين بكوخوريس أشاد به الكثير من المؤرخين أمثال ديودور الصقلي وهيرودورت ، وأشارت إليه بعض الوثائق الأخرى التي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك في وجوده وبينت ما تضمنه من أحكام. ونظراً لأهمية قانون بكوخوريس في تاريخ النظام القانوني في مصر الفرعونية، فقد كان محلا لدراسات عديدة ، واحتل حيزاً كبيراً من الاهتمام ، من قبل شراح تاريخ النظم القانونية وتاريخ القانون.

ثانياً : مصادر معرفتنا عن مدونة بكوخوريس :

- صدر هذا التقنين فى عهد الملك بكوخوريس أحد ملوك الأسرة الرابعة والعشرين فيما بين عامى ٧٤٠ و ٧٢٠ قبل الميلاد ولم يحفظ لنا التاريخ نصوص قانون بكوخوريس إلا أن علماء تاريخ القانون قد توصلوا إلى مضمون هذا القانون عن طريق ما كتبه قدماء المؤرخين .

إحنا القانون حقوق إسكندرية

ثالثا : أسباب صدور مدونة بكوخوريس :

مواجهة المتغيرات الجديدة فى المجتمع المصرى حيث طرأت مجموعة تغيرات أدت إلى انهيار فى النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى المجتمع حيث حلت الفوضى محل النظام الأمر الذى أستوجب التصدى لإعادة الأمور إلى نصابها .

١. تحقيق الوحدة القانونية والقضاء على التعددية القانونية الناشئة عن النظام الإقطاعى حيث تعددت جهات القضاء والقواعد القانونية تبعاً لتعدد الاقطاعيات .

٢. تحقيق إصلاحات اقتصادية لتأكيد الاصلاحات الاجتماعية والحفاظ عليها .

٣. إنشاء نظام قانونى مدنى يقوم بتطبيقه نظام قضائى مدنى؛ بهدف القضاء على سلطة رجال الدين وأحتكارهم للمعرفة القانونية .

٤. الإسترشاد بالتجربة البابلية فى التشريع وخصوصاً أن بكوخوريس كانت له علاقات طيبة مع حكام بلاد ما بين النهرين .

رابعا : منهجية المدونة وخصائصة :

١ : تجميع الأعراف والتقاليد واقتباس بعض الأحكام القانونية البابلية :

- اتفق الشراح على أن قانون بكوخوريس في مصر الفرعونية، قد تم وضعه بمقتضى منهج مماثل لكل التشريعات التي صدرت في المجتمعات القديمة. فقد جمع بكوخوريس في تقنينه بعض الأعراف والتشريعات المصرية القديمة التي كانت مطبقة من قبله في مصر، بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات التي تجعلها ، تتوافق مع ظروف المجتمع المصري، ولكنه لم يقف عند هذا الحد، بل أنه قد أدخل به الكثير من الأحكام التي لم تكن معروفة من قبل.

✓ ولقد أثارت مجموعة الأحكام الجديدة التي تضمنها قانون بكوخوريس، خلافا بين الشراح حول مصدرها. حيث رأى البعض أن تلك الأحكام الجديدة قد أدخلها بكوخوريس تحت تأثير القوانين البابلية وخاصة قانون حمورابي الذي نقل عنه بعض المبادئ وخصوصا تلك المتعلقة بالعقود والالتزامات. كما أنه اقتفي أثر النظام القانوني البابلي في الفصل بين القواعد القانونية والتقاليد الدينية خاصة إن بكوخوريس كان حليفا للآشوريين والبابليين؛ الأمر الذي أتاح له الفرصة للتعرف عن قرب علي القوانين البابلية

✓ وقد أشار الشراح إلى تأثر المدونة ببعض أحكام مدونة حمورابي ثبت تأثر مدونة بكوخوريس بمدونة حمورابي اتجه جانب كبير من الشراح إلى تأكيد القول بتأثر مدونة بكوخوريس بمدونة حمورابي ؛ حيث أخذ بكوخوريس من قانون حمورابي بعض الأحكام القانونية الخاصة بنظام العقود والالتزامات وذلك بعد تعديلها بما يتفق مع العادات والتقاليد المصرية ؛ فضلا عن المركز القانوني للمرأة .

٢ : الفصل بين القواعد الدينية والقواعد القانونية :

- المستقر عليه بين الشراح أن مدونة بكوخوريس هي قانون مدني . يقتصر على تنظيمات قانونية مدنية فقط ، حيث فصل القواعد الدينية من تشريعه. وقد استدل الشراح على ذلك ، بعدم وضع المدونة الجزاءات دينية (مثل الطرد من لا رحمة الآلهية - الحرمان من ممارسة الشعائر الدينية) هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، لم تتضمن تنظيمات قانونية دينية (مثل الملكيات الدينية) . ودون شك هذا أمر منطقي ؛ لأنها صدرت بهدف القضاء على سلطة رجال الدين واحتكارهم للمعرفة القانونية والرغبة في إنشاء قضاء مدني " .

٣ : المرونة والتطور

- اتسمت أحكامه بالمرونة والتطور بالمقارنة للتشريعات الغربية ، وخصوصا قانون الألواح الأثنى عشر في روما، الذي كان يتضمن أحكام قانونية بدائية وجامدة فلم تسيطر الشكلية على التنظيم القانوني الوارد في مدونة بكخوريس .

إحنا القانون حقوق إسكندرية

٤ : تأثير المدونة في المدونات الغربية :

- أثرت مدونة بكوخوريس تأثيرا كبيرا في المدونات الغربية القديمة. إذ ثبت أن صولون مشرع أثينا قد اقتبس منها بعد الأحكام، وخصوصا ما تعلق منها بمنع التنفيذ على جسم المدين. ويقال أن بعض نظم القانون الروماني، ترجع بجذورها إلى مدونة بكوخوريس.

✓ ويؤكد ما سبق ، دور القانون الشرقى القديم في تكوين الحضارة القانونية الغربية ؛ وخصوصا إن القانون الروماني هو الأساس للنظام القانوني اللاتينى الذى ينتمى عليه الكثير من النظم القانونية الحديثة مثل النظام القانوني الفرنسي والنظام القانوني الايطالى وغيرهم .

خامسا : النظم القانونية في مدونة بكوخوريس :

وضعت مدونة بكخوريس بعض الأحكام القانونية ، والتي بمقتضاها تم تنظيم بعض أحكام الالتزامات ، والمركز القانوني للأشخاص ، فضلا عن تحقيق تقدم في النظام القانوني .

١- إلغاء الإسترقاق بسبب الدين

- المجتمعات القديمة ، كان يوجد بها طبقة الأرقاء ، وكانت مصادر الرق متنوعة ، منها : الميلاد لأم أو أبن رقيق ، التجارة ، العقوبة ، عجز المدين عن الوفاء بسداد الدين ، الحروب . وقد كان عجز المدين عن الوفاء بما عليه من ديون ، يعطى للدائن أن يأخذ المدين إلى سوق الرقيق ، ويبيعه ويأخذ ثمنه ، ولذا كان الدين سببا من أسباب تحول الكثير من الاحرار إلى أرقاء .

- وقد ذكر "ديودور الصقلى" أن بكوخوريس قد الغى نظام الإكراه البدنى فلم يعد المدين مسئولاً عن دينه إلا فى ماله فقط ولم يعد الدائن من سبيل على شخص المدين .

✓ **ويعد الاسترقاق بسبب الدين من الآثار المترتبة على أثر ظاهرة القوة تنشئ الحق وتحميه في الشرائع القانونية القديمة، فقد كان للدائن الحق في أن يسترق المدين الذي لم يف بالدين، بل كان الاسترقاق ينصب أيضاً على أولاد المدين وزوجته ، وليس المدين وحده فقط، وذلك تطبيقاً لمبدأ (التضامن بين أفراد الأسرة، والذي يلزمهم جميعاً بسداد ديون أحد أعضائها).**

- ويرجع نظام الإسترقاق بسبب الدين إلى عدم توافر الأموال فى العصور البدائية ولذا كان جسم المدين هو الضامن لسداد ما عليه من التزامات وبعد توافر الأموال كان للدائن أن يفتدى جسده بدفع مبلغ من المال؛ فإن عجز عن الوفاء جاز للدائن التنفيذ على جسمه باسترقاقه .
- وإلغاء التنفيذ على جسم الدين يعتبر من أهم ما تضمنه قانون بكوخوريس حيث كان الإعسار سبباً رئيسياً من أسباب الوقوع فى الرق فى العالم القديم وبذلك فقد خرج قانون بكوخوريس عن القاعدة التى كانت سائدة فى العالم القديم والتى كانت تقضى بأن المدين يكون مسئولاً عن دينه ليس فى ماله فقط بل فى جسمه أيضاً .
- وترتيباً على هذا فيعتبر قانون بكوخوريس هو القانون الوحيد فى قوانين المجتمعات القديمة التى جعل ذمة المدين لا جسمه هى الضامنة للوفاء بما عليه من ديون وهذا من ناحية .
- ومن ناحية ثانية فإن هذا يشير إلى أن القانون المصرى القديم قد أخذ بالمذهب المادى فى الإلتزام بعكس القانون الرومانى الذى أخذ بالنظرية الشخصية فى الإلتزام.

✓ ويري البعض أن هذا الحكم قد تأثرت به التقنيات اليونانية التي صدرت فيما بعد في أثينا وخاصة تقنين صولون .

إحنا القانون حقوق إسكندرية

٢- تنظيم سعر الفائدة

من أهم الخطوات الإصلاحية التى أتخذها بكوخوريس من الناحية الاجتماعية الاقتصادية كان بخصوص تنظيم سعر الفائدة :

- فمن ناحية قام بتخفيض فوائد الديون الباهظة والتى وصلت فى مصر العليا إلى مائة وعشرين فى المائة فحدد سعر الفائدة بحد أقصى قدره ٣٠% بالنسبة للنقود و ٣٣% بالنسبة للحاصلات الزراعية .
- ومن ناحية ثانية فقد حرم وحظر تقاضى فوائد على متجمد الفوائد .
- ومن ناحية ثالثة قرر مبدأ عدم زيادة الفوائد عن أصل الدين بأى حال من الأحوال .

✓ قد وضع استثناء على القواعد السابقة وكانت الديون المستحقة للدولة وكذلك الديون المستحقة للمعابد لا تخضع للقيود التى وضعها بكوخوريس على سعر الفائدة .

٣- تأكيد الحرية الفردية

- قد تضمن قانون بكوخوريس النص على الحرية الفردية التى بمقتضاها يستطيع الفرد أن يتصرف بحرية فيما يملك ويبرم ما يشاء من العقود فى حدود القانون .

✓ وقد ألغى بكوخوريس نظام الإثبات باليمين وشهادة الشهود وجعل الكتابة الوسيلة الوحيدة للأثبات فضلاً عن أنه أدخل نظام التأمينات العينية حيث أعطي للمؤجر امتيازاً علي أموال المستأجر وذلك لضمان الوفاء بالأجرة.

✓ وقد أعتبر بكوخوريس الزوجة والأولاد غير مسئولين عن ديون رب الأسرة وذلك معناه إن كلاً منهم له ذمة مالية قائمة بذاتها فلا يسأل إلا عن التزاماته الشخصية فقط .

٤- تنظيم المركز القانونى للمرأة

من المسلم به ، تأثر المركز القانونى للمرأة بتطورات النظام الاقتصادي والسياسى فى العالم القديم .

- تطبيقاً لمبدأ الحرية الفردية والمساواة التى أقرهما فقد تمتعت المرأة بالشخصية القانونية الكاملة وتساوت بالرجل فى الميراث والملكية وألغي أمتياز الابن الاكبر بالنسبة للحق في الميراث .
- وقد ألغى بكوخوريس الزواج الدينى وأعطى للزوجة حق الاشتراط فى العقد على زوجها بعدم الزواج عليها وإلا دفع لها تعويضاً وصور الزواج الفردى هو القاعدة العامة ولا يمكن للزوج أن يعدد زوجاته إلا بموافقة الزوجة الأولى وكان ذلك فى حالة الضرورة .
- وأعطى للمرأة حرية أختيار الزوج وخصوصاً إذا كانت ثيباً وفى نفس الوقت أضمحل حق الجبر المقرر للأب على ابنته البكر إذا أعطى للبنت حق التعبير عن إرادتها .

✓ صار للمرأة حق اللجوء إلى القضاء إذا اثبتت الوثائق أن المرأة كانت تمثل أمام القضاء كمدعى عليها أو مدعية .

✓ **وتجدر الإشارة إلى أن مدونة بكوخوريس تمثل المرحلة الأخيرة من التطور الذي وصل إليه القانون المصري الفرعوني في عهدة الأخير، ولقد ظلت سارية مع بعض التعديلات الجزئية التي أدخلت عليها، خلال العصر البطلمي والشطر الأول من العصر الروماني.**

✓ **وتجدر الإشارة إلى إنه توجد علاقة وثيقة بين مدونة بكخوريس وباقي المدونات القانونية القديمة.**

✓ **وتتمثل هذه العلاقة على وجهين الوجه الأول: تأثر مدونة بكخوريس بمدونة حمورابي ببلاد ما بين النهرين والوجه الثاني: تأثير مدونة بكوخوريس في مضمون حركة التدوين القانوني في الغرب. حيث ثبت تأثيرها القوى في مدونة صولون ببلاد اليونان فضلا عن تأثيرها في الحركة التشريعية عند الرومان.**

سادساً : مدونة بكوخوريس وعقد القرض بفائدة :

- **أكد كبار شراح القانون المصري على أن القانون المصري، لم يعرف قبل عصر الدولة الحديثة نظام القرض بفائدة، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، أكدوا أيضا أن الذين مارسوا القرض بفائدة في مصر هم الأجانب الذين زاد عددهم في مصر بداية من عصر الدولة الحديثة زيادة ملحوظة. وقد انتشر القرض في عهد الدولة الحديثة، نتيجة الاختلاط بين المصريين والتجار الأجانب الذين كانوا يمارسون القرض بفائدة في بلادهم، الذين حضروا إلى مصر لممارسة التجارة بها أيضا .**

إحنا القانون حقوق إسكندرية

- ويرجع عدم معرفة مصر للقرض بفائدة حتى عهد الدولة الحديثة، بالإضافة إلى ما سبق، إلى المعتقدات والأفكار الدينية، التي كانت تعتبر اخذ فائدة على القرض، يمثل نوعا من الاستغلال، منهي عنه من الناحية الدينية، وهذا الاعتقاد أيضا هو الذي أدى إلى عدم اهتمام المصرين بالتجارة مثلهم في هذا مثل الرومان حيث كان المصريون يخشون الوقوع في مغبة السعي وراء الربح وتجاهل الاعتبارات الدينية، وهذا السلوك مخالف للعدالة وهى من المقدسات؛ ولذا لم يمارسوا القرض بفائدة؛ وهذه العقيدة الدينية هي التي مهدت الطريق لغير المصريين بالاشتغال بالتجارة في مصر بدلا من المصريين كالأشوريين بوجه خاص.
- وخلاصة القول، أن الرأي المستقر عليه هو أن القرض بفائدة لم يكن معروفا في مصر الفرعونية في عهد الدولة القديمة والدولة الوسطي .

✓ ولكن القرض كعقد بدأ في الظهور مع بداية العصر الإقطاعي الثاني، وكان هذا مرجعه كثرة التعامل مع تجار بلاد ما بين النهرين وخاصة الآشوريين والكلدان، بل أنه زاد انتشارا مع قدوم عدد كبير من تجار بلاد ما بين النهرين وإقامتهم في مصر وانتشرت بالتالي أعرافهم التجارية، ومنها عرف التعامل بالقرض بفائدة .

✓ وكما يقول العلامة (ريفيو) المتخصص في المصريات أن المصريين كانوا لا يتعاملون أبدا بالربا، إذ كان هذا التعامل مقصورا على الأجانب .

✓ ولما عرفت مصر القرض بفائدة فقد كان المرابون يبالغون في نسبة الفوائد التي يتقاضونها

✓ الدرجه أنها وصلت إلى ١٣٠ بل أن مصر عرفت الفوائد المركبة؛ وهذا كان يسبب ضررا كبيرا بالمدين المعسر وأحيانا كان يؤدى إلى فقده لحريته إذ يصبح المقترض رقيقا مملوكا للدائن أما من ناحية طبيعة عقد القرض في مصر الفرعونية ، فيبدو انه عقد رضائي يتم بالاتفاق بين الدائن والمدين (المقرض والمقترض) وكان هذا الاتفاق يتم مصاحبته باليمين، وهو عقد يرد على أشياء مثلية، وكما قلنا تقع تبعة الهلاك على المقترض، لأنه يكون مالكا للشيء المقترض؛ وأحيانا كان يتم الوفاء بالقرض عن طريق المقاصة

- لجأ بكوخوريس لمجابهة مشكلة القرض بفائدة لحماية المدين المقترض عن طريق تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة، حيث جعلها ٣٠٪ بالنسبة للقرض النقدي و ٣٣ وثلث % بالنسبة للقرض الذي محله حاصلات زراعية. ومنع تقاضي فوائد على متجمد الفوائد، ومنع تجاوز الفوائد أصل الدين
- ويلاحظ أن الديون المستحقة للدولة، كانت مستثناة من هذه القيود وكذلك الديون المستحقة للمعابد. فقد كان للدولة وللمعابد أن تتقاضى فوائد مركبة ابتداء من وقت حلول الدين الأصلي، ثم إنهاكانت تستطيع أن تحصل من الفوائد، ما قد يوازي أربعة أمثال أصل الدين وهو أستثناء تقرر لصالح حماية الدين العام في مصر الفرعونية ، بالإضافة إلى أنه مبني على اعتبارات دينية وسياسية، نتيجة السيادة فلسفة الحكم.

س: اكتب في مدونة حمورابى في بلاد ما بين النهرين؟
أكتب في حركة التدوين القانوني في بلاد ما بين النهرين (مدونة حمورابي)؟

أولاً : التعريف بمدونة حمورابى :

- أصدر الملك حمورابى مدونته الشهيرة فى بلاد ما بين النهرين (١٧٢٨ – ١٦٨٦ رقم) وهو الذى أقام إمبراطورية كبرى حيث وحد كل دويلات بلاد ما بين النهرين .

✓ **تتكون مدونة حمورابى من ٢٨٢ مادة وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء مقدمة وخاتمة ونصوص المواد ٢٨٢ مادة.**

ثانيا : أسباب مدونة حمورابى

(١) تحقيق الوحدة القانونية تدعيما للوحدة السياسية.
(٢) تدوين الأعراف والقضاء على التعددية القانونية .
(٣) تأكيد قوة السلطة العامة في المجتمع .
(٤) نشر القواعد القانونية وضمان التطبيق الصحيح للقانون .

إحنا القانون حقوق إسكندرية

ثالثا : أهمية مدونة حمورابى :

تتضح مدى أهمية مدونة حمورابى لدرجة أن أهميتها تقارب من أهمية قانون الألواح الأثنى عشر بالنسبة للقانون الرومانى وترجع أهميتها لما يلى :

١. يعتبر أهم مرجع للقانون ساد بلاد ما بين النهرين وما جاورها ليس فقط فى عهد الملك حمورابى بل فى العصور التالية .

٢. لقد أثبت الكثير من الشراح أثر قانون حمورابى على القانون الرومانى القديم بالإضافة إلى تأثيره العميق فى النظام القانونى العبرى حيث أطلع العبريون عليه ونقلوا عنه الكثير من الأحكام .

رابعا : خصائص مدونة حمورابى :

أتفق الشراح على أن مدونة حمورابى لها الخصائص التالية:

١ : الفصل بين القواعد القانونية والقواعد الدينية (العلمانية)

- تتميز الأحكام القانونية الواردة فى مدونة بكوخوريس بالعلمانية وذلك بالمقارنة بالتشريعات القانونية العبرية ولكن هذه الخاصية لم تكن محل أتفاق بين الشراح :

- حيث رأى البعض أن قانون حمورابى يعتبر قانوناً دينياً بالمعنى الدقيق أستناداً إلى فلسفة نظام الحكم الذى كان سائداً فى مجتمع بلاد ما بين النهرين وأستناداً إلى ما جاء فى مقدمة تشريع حمورابى حيث ورد بها عبارات تؤكد الطابع الدينى للتشريع
- ولكن ذهب الاتجاه الراجح فى الفقه إلى تأكيد الطابع العلمانى لقانون حمورابى استناداً إلى أنه لم يتضمن جزاءات دينية ولم يعالج موضوعات متعلقة بمسائل الدين

٢ : تأثر المدونة بالاعراف والتقاليد القانونية السابقة

ثبت ان مدونة حمورابى مشتقة من التشريعات والأعراف السابقة

- فقد جمع حمورابى الكثير من الأعراف والتشريعات التى كانت موجودة فى بلاد ما بين النهرين قبل وصوله للحكم وحاول التوفيق بينها وأزال ما بينها من تعارض وأدخل عليها الكثير من التعديلات .

٣ :تأثيرها السياسى والاجتماعى فى بلاد مابين النهرين (تدعيم وحدة البلاد)

- لمدونة حمورابى تأثيرات إيجابية من النواحى السياسية والاجتماعية حيث إنها قد أدت إلى تدعيم وحدة البلاد من الناحية السياسية والاجتماعية .
  - ✓ فقد كان تقنين حمورابى عامل توحيد فى بلاد ما بين النهرين فلقد جمع حمورابى بين مجموعتين من الشعوب (الاكاديون والسومريون) تحت حكم سلطة عامة واحدة .

٤ : الصياغة الافتراضية

- وأتخذ المنهج الإفتراضى فى الصياغة شأنه شأن باقى التشريعات العراقية السابقة واللاحقة حيث تناولت الكثير من الحلول لبعض المسائل القانونية المفترضة ولذا فمدونة حمورابى تعتبر من البدايات الباكرة جداً للفقه القانونى الافتراضى .
  - ✓ وترتب على هذه السمة فى تقنين حمورابى إن نصوص المواد تتناول مسألة محددة للغاية لدرجة إن حل المسألة القريبة منها لا يمكننا أستنباطه .

٥ : الإيجاز

١. **ندرة الأحكام القانونية العامة** لم تتضمن مدونة حمورابى قواعد أو مبادئ عامة لبعض المشاكل القانونية إلا فى القليل النادر من الحالات ولكن صيغت أحكامها فى صورة وضع حلول قانونية لحالات محددة حقيقية أو أفتراضية فقط دون أن تفرض حكماً عاماً يسرى على عدد لا حصر له من المسائل التى تندرج تحته فلم تضع مدونة حمورابى مبدأ عاماً يمكن تطبيقه فى جملة من المسائل .

إحنا القانون حقوق إسكندرية

٢. **الايجاز فى الصياغة** صيغت نصوصه فى إطار عبارات قانونية وجيزة ولكنها لم تصاغ فى هيئة للشعر فنصوص القانون وضعت فى هيئة نصوص قانونية قريبة الشبة بالقوانين الحديثة .

٧: أستخدام الأسلوب الشرطى فى الصياغة

- فقانون حمورابى قد صبغت أحكامه مبتدئة بالجملة الشرطية إذ فرض كذا أو إذا فعل كذا .

٨: يعد صورة دقيقة للمجتمع فى بلاد ما بين النهرين وقت صدوره

حيث تصمنت نصوصه على أحكام تؤكد ما وصل إليه المجتمع البابلى من مدنية وتقدم وعرفنا من هذه المدونة أحوال المجتمع البابلى وقت صدورها :

١. فمن ناحية عرفنا منها أن المجتمع البابلى وقت الملك حمورابى قد تخطى مرحلة الاقتصاد البدائى الزراعى ووصل إلى مرحلة الاقتصاد التجارى .
٢. ومن ناحية ثانية عرفنا منها إن المجتمع البابلى حينذاك كان منقسماً إلى ثلاث طبقات هم الأحرار والأرقاء وأشباه الرقيق (أنصاف الأحرار ويطلق عليهم طبقة المشكينو) .
٣. **وعرفنا من جهة ثالثة** مدى ما وصل إليه سمو المركز الاجتماعى والقانونى للمرأة فى مجتمع بلاد ما بين النهرين .
٤. واخيرا وضوع تنظيم قانونى للكثير من مسائل العقود والمسئولية المدنية والمسئولية الجنائية وصور العقوبات والتعويض والغرامة .

٩ : قسوة وشدة الأحكام

- أتسمت أحكام مدونة حمورابى بالقسوة البالغة؛ حيث نجد إنها تقرر أقصى العقوبات على الكثير من الأفعال بالإضافة إلي أنها أخذت بالمحنة كطريقة للأثبات وأخذت بمبدأ القصاص وهذا ما يجعل قانون حمورابي يتسم بالبدائية والقسوة .
  - ✓ ولكن يجب أن نعرف بالرغم من ذلك أن يجب ألا يفهم من ذلك أن قانون حمورابي كان بعيداً عن تحقيق العدالة ذلك أنه يحوي كثيراً من الأحكام التي تفوق في عدالتها أحكام قانون الألواح الأثني عشر رغم أنه يسبقه مما يزيد عن أثني عشر قرناً .
  - ✓ وقد أثر قانون حمورابي تأثيرا كبيرا في النظم القانونية في المجتمعات القديمة ، حتى إنه يمكن القول بأنه الشريعة العامة في الكثير من المبادئ القانونية في المجتمعات الشرقية القديمة.

خامسا : أهم الأحكام القانونية الواردة فى مدونة حمورابى :

١- التقسيم الثلاثى

أ- تتكون مدونة حمورابى من مقدمة وخاتمة و ٢٨٢ مادة ويبدأ حمورابى مدونته القانونية بمقدمة على غرار تقنين أورنمو ولبت عشتار إلا أنها تشمل على الكثير من التفاصيل .

ب- ومقدمة مدونة حمورابى لا تختلف فى مضمونها وفى صياغتها عن مقدمة تقنين أورنمو ولبت عشتار وهو الأمر الذى جعل البعض يقول بأنها ليست سوى ترجمة لمقدمة الشريعتين من اللغة السومرية إلى اللغة الأكدية مع كثير من التفاصيل وبناء على ذلك يمكن القول بأن مقدمة تقنين أورنمو هى النموذج التى سارت على هدية مقدمات الشرائع التالية لها .

- ✓ ويعود حمورابى فى الخاتمة إلى ذكر صفاته وفضائله وتعداد أعماله فى طول البلاد وعرضها .
- ✓ ونصوص قانون حمورابى معروضة فى شكل أعمدة يبلغ عددها ٣٦٠٠ سطراً ولقد قام الأب شيل بتقسيمها إلى ٢٨٢ مادة وهو الذى قام بترجمتها إلى اللغة الفرنسية ثم توالت الترجمات بعد ذلك بكل اللغات .

إحنا القانون حقوق إسكندرية

٢- : وضع تنظيم قانوني للكثير من نظم القانون الخاص ونظم القانون العام :

- عالجت المدونة الكثير من الموضوعات القانونية : عالجت المدونة مسائل كثيرة مثل: نظام التقاضي والشهود وجرائم السرقة والنهب والقرض وسعر الفائدة والتعامل مع صغار التجار وكبارهم والائتمان والديون ونظام الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والميراث والتبني وكل ما له وعلاقة بالروابط الأسرية عقوبات القصاص والدية ومسئولية الطبيب البشري والطبيب البيطري وأجور الحيوانات والأشخاص وبشراء الرقيق وعلاقته بسيده
  - ✓ وبوجه عام، فقانون حمورابي قد نظم الكثير من المسائل مثل وظائف القضاء والوظائف العامة والجرائم والعقوبات، وبين أحكام البيع والإيجار والالتزامات والتجارة البرية والتجارة البحرية والقرض وعقد العمل، ونظم جرائم الاعتداء على الأشخاص وجرائم الاعتداء على الأموال، كما نظم مسائل الأحوال الشخصية، وغير ذلك من الأحكام.

٣- : أحكام عقد القرض في مدونة حمورابي :

- اهتمت تشريعات بلاد ما بين النهرين اهتماما خاصا بمعالجة عقد القرض، للطابع التجاري المجتمع بلاد ما بين النهرين، وكثرة علاقات الأفراد مع التجار في البلاد المجاورة، وتتخلص أحكام عقد القرض في النقاط التالية :
  - ✓ كان القرض من العقود شائعة الاستعمال في بلاد بين النهرين، وعقد القرض من العقود العينية في بلاد ما بين النهرين؛ ولذا كان يشترط تحقق تسليم محل القرض من المقرض إلى المقترض لانعقاد العقد فالتسليم ركن في العقد، ومن هنا جاءت عينية العقد.
- والقرض من عقود المدة، وكانت تلك المدة قصيرة إلى حد ما فالقروض التي كانت ترد على الشعير كانت تستحق عند حصاد المحصول والقروض التي كانت ترد على النقود كانت تستحق عند جني المحصول ما لم يتفق على خلاف ذلك. وكان عقد القرض على صورتين القرض المجاني والقرض بفائدة. ولكل منهما أحكامه الخاصة على النحو التالي:

(١) القرض بدون فائدة وهو الذي يلتزم فيه المقترض برد شئ مماثل لما اقترضه دون زيادة.

(٢) القرض بفائدة: وهو أكثر الصور شيوعا في بلاد ما بين النهرين وبمقتضى هذا العقد يلتزم المقترض برد محل القرض بالإضافة إلى قدر زائد عليه محدد يتم تحديده حسب الاتفاق الذي يتم بين المقرض والمقترض، وقد انتشر القرض بفائدة في بلاد ما بين النهرين نتيجة لازدهار النشاط التجاري فيها بالمقارنة للمجتمعات الشرقية الأخرى.

- وتتمثل الحماية التي قررتها تشريعات بلاد ما بين النهرين للمقترض في عقد القرض بفائدة فيما يلي:

(١) تنظيم سعر الفائدة: نظراً لمغالاة بعض المقرضين في تقاضى فوائد مرتفعة، فقد وضع القانون حدا أقصى لسعر الفائدة. وهذا الحد الأقصى هو ٢٠٪ في حالة القرض الوارد على النقود، و تتراوح الفائدة من ٢٠ إلى ٣٣ بالنسبة للقرض الوارد على الشعير.

(٢) قرر قانون حمورابي حرمان الدائن من المطالبة بالدين إذا أقرض بسعر أعلى من الفائدة القانونية المحددة، فالمادة ٩١ من قانون حمورابي تعاقب الدائن الذي يقرض بسعر أعلى من الفائدة القانونية بفقدان حقه في المطالبة بالدين.

(٣) تأجيل الوفاء بالدين وفوائده في حالة الفيضان، وذلك كنوع من الرعاية والحماية للفلاحين المقترضين.

(٤) الفلاح المعسر الذي لا يتوافر لديه النقود أو القمح للوفاء بدينه تبرأ ذمته إذا تنازل للدائن عن محصول حقله.

(٥) ألزم حمو رابي الدائن بقبول الوفاء بأي نوع من نوعى العملة نقود معدنية أو شعير) حتى ولو كانت مختلفة عن نوع العملة التي نشأ بها محل القرض، فالمدين الذي اقترض نقودا معدنية يستطيع أن يوفي بدينه في صورة شعير حتى لا يضطر تحت تهديد الدائن له بالوفاء إلى بيع الشعير بأي ثمن للحصول على النقود اللازمة للوفاء بدينه.

دور مدونة حمورابي في تنظيم الملكية :

- من المسلم به إن قانون حمورابي من أهم القوانين الشرقية القديمة، ولقد مارس تأثيرا كبيرا على الكثير من القوانين اللاحقة له، وهو بدوره تأثر بقوانين وأعراف بلاد ما بين النهرين. وإنه بالرغم من إنه لم يشتمل على كل القواعد القانونية التي كانت مطبقة وقت صدوره، ولم يعالج النظم القانونية، عن طريق وضع قواعد عامة لها، إلا إنه تضمن حلولا جزئية لها.
- تتضح المعالم العامة لنظام الملكية في بلاد ما بين النهرين، من خلال الاستقراء العام للأحكام الجزئية التي وردت في تشريعات بلاد ما بين النهرين. وذلك من خلال أحكام العقود والمواريث والهبة وبعض النصوص المتعلقة بالملكية، والمركز القانوني للأشخاص.

إحنا القانون حقوق إسكندرية

✓ لقد كانت الأرض الزراعية في بلاد ما بين النهرين، تعد من أهم أنواع الملكية، وقد اهتم قانون حمورابي ببحث جميع المسائل التي تتعلق بزراعتها وتنشيطها، فجاء في نصوصه ذكر للعديد من المسائل التي تتعلق بها كقنوات الري وثيران الفلاحة والبذار، وقوانين المزارعة، والإيجار، والعلاقة بين المالك والمستأجر أو الرعاة والفلاحين الذين يعملون في خدمته .

✓ ومن نافلة القول ، الإشارة إلى أن الوثائق التي تسجل لتاريخ بلاد ما بين النهرين قدمت لنا نماذج متعددة لعقود بيع وإيجار ورهن كان موضوعها أراض زراعية مملوكة للأفراد.

✓ وخلاصة الأمر يمكن القول أن قانون حمورابي كان على درجة كبيرة من التقدم القانوني ومن التهذيب العلمي، بل أنه يفوق قانون الألواح الأثنى عشر من بعض الوجوه وخصوصا فيما يتعلق بنظام الالتزامات والعقود، رغم أنه أقدم من قانون الألواح الأثنى عشر بأكثر من خمسة عشر قرنا.

العلاقة بين قانون حمورابى والتشريعات السابقة عليه:

(١) زخرت الحضارة العراقية القديمة بالمقارنة بالحضارات الشرقية الأخرى بوجود مجموعات قانونية كاملة.
(٢) وبوجه عام، فيجب أن نعرف أنه لقد شهدت بلاد ما بين النهرين حركة تشريعية كبيرة، حيث نجد محاولات تشريعية جيدة بداية من مجموعة أوركاجينا حتى مجموعة حمورابى.
(٣) وتعتبر المجموعات القانونية التى تم العثور عليها من أهم مصادر معرفتنا المباشرة عن القانون فى بلاد ما بين النهرين.

وأهم التشريعات التى وجدت فى بلاد ما بين النهرين هى :

(١) مدونة أوركاجينا: وهى مدونة وضعها الملك أوركاجينا حوالى عام ٢٣٧٧ قبل الميلاد.

(٢) مدونة أورنامو ترجع مدونة أورنامو إلى القرن الحادى والعشرين قبل الميلاد فقد حكم الملك أورنامو البلاد بداية من عام ٢١١١ قبل الميلاد.

(٣) قانون ليبت عشتار: وهى مدونة تركها الملك لبيت عشتار الذى حكم سومر فى الفترة من ١٩٣٤ و ١٩٢٤ قبل الميلاد. ومن الملاحظ أن هذا التقنين لم يأت بمعلومات جديدة إلا فيما يتعلق بنظام الميراث وكذلك أهتمامه الكبير بالمسائل الاقتصادية، مما يدل على حيوية النشاط التجارى فى المنطقة التى ظهر فيها القانون.

(٤) مدونة أشنونا: وهى مدونة صادرة عن الملك بيلا لاما، وهى مدونة مكونة من قسمين من ستين مادة فقط أما باقى المواد فلم يعثر عليها.

(٥) القانون الأشورى: وهى مجموعة قانونية مكتوبة على ١٤ لوحاً وتتضمن هذه الألواح على ١٠٣ مادة، أما الاخرى فقد تلفت، وقد عالجت القوانين الآشورية الزواج والرهن والجرائم وبعض مسائل التنظيم القضائى والإثبات.

لقد استقر الفقه على وجود علاقة وثيقة بين قانون حمورابى وبين القوانين السومرية والأكدية (قانون أور نامو / قانون لبيت عشتار) وتتجلى هذه العلاقة فى النقاط الآتية :

(١) تقسيم التقنين لثلاث أجزاء (مقدمة ومضمون وخاتمة).

حيث نجد أن قانون أورنامو وتقنين لبيت عشتار قد أخذا بهذا التقسيم، أي تقسيم القانون إلي ثلاثة أجزاء مقدمة ومضمون وخاتمة ؛ ولذا فمن المؤكد أن حمورابي قد اقتبس هذا التقسيم من قانون لبيت عشتار وقانون أورنامو.

(٢) تدوين المواد فى أسلوب شرطى.

فقانون حمورابي قد صيغت أحكامه مبتدئة بالجملة الشرطية : إذا فرض كذا أو إذا فعل كذا.. " وكانت هذه الصياغة موجودة في قانون لبيت عشتار وقانون أورنامو، الأمر الذي يوحي بأقتباس حمورابي نفس الصياغة الشرطية.

(٣) وجود علاقة وثيقة وتأثير فيما يتعلق بكيفية معالجة بعض النظم القانونية.

ومن الملاحظ وجود تشابه فيما يتعلق بمعالجة بعض النظم القانونية، الأمر الذي يؤكد وجود علاقة تأثير واضحة بين تشريع حمورابي والتشريعات السابقة عليه، حيث نجد بعض أوجه التشابة في بعض أحكام الزواج والطلاق والجرائم والعقود بين قانون حمورابي وقانون أورنامو وقانون لبيت عشتار، ولكن يلاحظ أن هذا التأثير لا يعني التطابق في كل الأحكام، حيث وجد بالفعل تشابه في بعض الأحكام دون الآخر.

(٤) تقدم تشريع حمورابى وشموله بالمقارنة للتشريعات الأخرى.

ولكن يجب أن نلاحظ أن هذه العلاقة الوثيقة المشار إليها التي وجدت بين قانون حمورابي والقوانين السابقة عليه، لا تعني أن حمورابي أقتصر علي تجميع الأعراف السائدة والنقل من هذه القوانين فقط، بل أنه قد حاول التوفيق بين الحلول المتعارضة وتعديلها وتنظيمها ويضيف إليها ما تقتضيه حالة المجتمع في عصره.

إحنا القانون حقوق إسكندرية

الفصل الثالث :أصول حركة التدوين القانوني في المجتمعات الغربية هاااام جداااا

مدونة دراكون

تكلم عن مدونة دراكون (حركة التدوين القانوني في اليونان)؟ ؟

أولا : التعريف:

صدرت مدونة دراكون فى أثينا حوالى عام ٦٢١ ق. م. فى عهد الحاكم دراكون ويلاحظ أن التاريخ لم يحفظ لنا نصوص القانون ولكن أمكن التوصل إلى بعض ما تضمنه من أحكام من ثنايا كتاب المؤرخين الذين كتبوا عن بلاد الإغريق.

ثانيا : الأهداف :

(١) تحقيق سيادة القانون: بداية من القرن السابع قبل الميلاد، تعالت الأصوات مطالبة بضرورة أجراء اصلاحات اجتماعية وسياسية وقانونية في أثينا، حيث ظهرت في كل المدن الأغريقية طبقة من المصلحين الاجتماعيين، وأستطاعوا الوصول إلي السلطة والانفراد بها، وذلك بفضل ما كانوا يتمتعون به من مواهب شخصية، وقد وصل هؤلاء إلي السلطة ليس بطريق الوراثة أو الانتخاب، بل بفضل المكر والدهاء. فهم فى الواقع مجموعة حكام دكتاتوريين، ولكنهم وصلوا للحكم بهدف تحقيق صالح المجتمع وإنقاذه من التردى.

- ✓ وقد سمي هؤلاء الحكام في المصادر الأغريقية بأصطلاح (الطاغية والمستبد) .وبوجه عام ففى خلال القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد، شهدت كل المدن الإغريقية، أمثال هؤلاء الحكام ومنهم دراكون وصولون فى مدينة أثينا، وكان النظام الدكتاتورى هو الخطوة الأولى نحو التحول إلى النظام الديمقراطى.

(٢) تدارك فشل لجنة التسعة فى تحرير التشريعات ونشرها. **(٣) كبت ثورة العامة** نحو الأشراف.

(٤) صياغة التقاليد والنظم القانونية فى نصوص مدونة لمنع احتكارها فى يد الأشراف بناء على طلب عامة الشعب وليس إصلاح دستور المدينة.

(٥) تحقيق الإصلاح الاجتماعى بإشراك الشعب فى السلطة بجانب الأرستقراطيين من الأشراف ورجال الأعمال.

(٦) نشر قواعد قانونية واضحة المعالم حتى يعرفها كل الناس وتطبق علي الجميع دون تمييز بينهم تحقيقاً مبدأ المساواة.

(٧) ادخال إصلاحات فى النظام القضائى وذلك عن طريق سيطرة الدولة على القضاء وتأكيد سيادة الدولة القضائية والتخلص من فوضى اللجوء للقضاء الخاص.

- ✓ ولما كان دراكون من طبقة الأشراف فقد جاءت القوانين إلي سنها، تستهدف حماية مصالح كثيرة لهذه الطبقة؛ ومع ذلك فقد لاقت معارضة منهم معارضة شديدة، الأمر الذي دفع الحاكم صولون فيما بعد لإصدار مدونة قانونية جديدة.

ثالثاً : خصائص المدونة :

(١) الاختلاط بين الدين والقانون :

- ✓ يؤخذ على هذا القانون أن قواعده جاءت مختلطة بالديانة، بالرغم من أنها صدرت في عصر انفصلت فيه القواعد القانونية عن الديانة، وبالرغم من عدم تضمنها علي نصوص دينية، إلا أنها مازالت متأثرة إلي حد ما بالديانة.
- ✓ ومن ناحية ثانية، بالرغم من أن دراكون في قانونه يتكلم باسم الشعب في مدينة أثينا وليس باسم الآلهه.

(٢) مشتق ومقتبس من الأعراف والتقاليد السابقة :

تبنى تشريع دراكون الكثير من العادات والتقاليد العرفية التى كانت سائدة وأعاد صياغتها فى وضوح حتى لا تفسر تفسيرا طبقيا أو طائفيا، ولكنها أدخلت عليها بعض التعديلات التى من أهمها تحقيق المساواة بين العامة والأشراف فى الحقوق السياسية، ولكن يلاحظ إنه لم تستفد من مبدأ المساواة إلا بعض طبقة رجال الأعمال.

- ✓ هذه الخاصية يشترك بمقتضاها تشريع دراكون مع باقية التشريعات، التى صدرت فى العالم القديم الشرقى والغربى.

(٣) الشدة والقسوة :

- ✓ وتعتبر هذه الخاصية هى أهم وأشهر خصائص تشريع دراكون حيث اتفق الشراح على أن نصوص تشريع دراكون تميزت بالشدة والغلظة والقسوة حتى أن أتفه الجرائم كان يعاقب عليها بعقوبة الإعدام ؛ ولذا فقد أقترن أسم دراكون بالقسوة والشدة، وأصبح كل إجراء تعسفى يوصف بأنه دراكونى نسبه إلى دراكون وقانون.

(٤) الطبقية القانونية (تشريع طبقى) :

بالرغم من الأهداف الإصلاحية التى كانت وراء صدور تشريع دراكون إلا أنه قد اعترف بالفوارق بين الطبقات. حيث قسم المجتمع الأثينى إلى ثلاث طبقات هم :

(أ) طبقة الأشراف وهى تضم من بيدهم الثروة والسلطة ومنها يتم اختيار الحكام.

(ب) الطبقة الوسطى وهى تشمل أرباب المهن والتجار والصناع.

(ج) الطبقة الثالثة وهى طبقة الدنيا وهى تضم صغار الملاك الزراعيين والعمال الأحرار.

وبالإضافة إلي الطبقات الثلاث توجد طبقة الأرقاء.

أحنا القانون حقوق إسكندرية

الاحكام القانونية - الواردة في مدونة دراكون :

اولا : التنظيم القضائي

(١) القضاء على استخدام القوة والقضاء الخاص، إذا لم يعد للفرد أن يقتضى حقه بنفسه وإنما عليه واجب اللجوء إلى قضاء الدولة.

(٢) تنظيم القضاء : وضع قانون دراكون تنظيما للقضاء فى مدينة آثينا حيث أنشأ محكمتين قضاتهما من الأشراف.

- المحكمة الأولى مختصة بالنظر فى الجرائم الخطيرة كالقتل والحريق وكانت عقوبتها الإعدام متى ثبت القصد الجنائى لدى الفاعل
- أما المحكمة الثانية للجرائم الأقل خطورة.

ثانيا : تأكيد قوة السلطة العامة :

- ✓ حتى يحقق دراكون عمومية القانون وتجريد القواعد القانونية جعل السلطات العامة فوق سلطة العشيرة حيث ألغى حق الانتقام الفردى، بالإضافة إلي أنه حاول تنظيم القضاء، ليضع حداً للسلطة القضائية التى كان يتمتع بها رب الأسرة.
- ✓ وضع مجموعة للقانون الجنائي : وكسر التضامن بين أعضاء الجماعة وذلك بأن حدد درجات القرابة التى تخول حق المشاركة فى دعاوى الانتقام للمجنى عليه، وجعل أعتراض عضو واحد من أعضاء الأسرة كافياً لوقف بعض القرارات، ونص على أنه إذا لم يقبل أحد الأطراف الصلح تولت السلطة العامة الأمر، وكان بهدف من كل هذا تنظيم القضاء ووضع حد لتعسف القاضى داخل العشيرة وتقوية نفوذ الدولة وسلطتها وأضعاف سلطة رب الأسرة ورؤساء العشائر.

مدونة صولون

تكلم عن مدونة صولون (حركة التدوين القانوني في اليونان)؟

أولا : التعريف:

- أصدر الحاكم صولون هذا التشريع في أثينا حوالى عام ٥٩٤ ق.م، بعد مضي حوالي عشرين عاماً تقريباً علي صدو تشريع دراكون.
  - ✓ وتجسد هذه المدونة مرحلة هامة من التاريخ القانوني في النظم القانونية الغربية ، لأنها تضمنت أحكاما كثيرة ، ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي ، فضلا عن إنها تتضمن البدايات الأولي لحركةانتقال الأفكار القانونية من مجتمع لأخر ، ولذا فهى تؤكد تأثيرات القوانين الشرقية في القوانين الغربية القديمة .

ثانياً: أسباب وضعها

(١) استكمال الإصلاحات التي جاء بها دراكون: إذ إنه بالرغم من تواضع الإصلاحات التي تضمنها قانون دراكون، إلا أن طبقة الأشراف قد وضعت كل العراقيل الممكنة في سبيل تطبيقها، مما أدي إلى ازدياد أحوال طبقة العامة سوءاً وباتت تنبئ بثورة عارمة وفي تلك الأثناء تولي صولون الحكم في مدينة أثينا بتأييد من الشعب رغم انتمائه إلي طبقة الأشراف، وعمل على إكمال الإصلاحات الاجتماعية والقانونية التي بدئها دراكون ونصب من نفسه حكماً بين طبقة الأشراف وعامة الشعب وسعى جاهداً للحد من عنف الطبقة العامة وعسف الأشراف بحقوق العامة.

(٢) تحقيق المساواة من خلال إدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية ولذا فيعتبر الغرض المباشر من صدور قانون صولون هو استكمال الإصلاح الاجتماعي الذي بدأه دراكون .

(٣) تجميع ونشر القواعد والمبادئ القانونية للقضاء على احتكار طبقة لمعينة للمعرفة القانونية.

ثالثا : خصائص مدونة صولون :

(١) العدالة :

- حاول قانون صولون تحقيق المساواة بين الطبقات بوسائل شتي، ولكنه مع ذلك لم يستطع، إذ أن الطبقية الفجة، كانت حائلاً قويا في مواجهة كل محاولة في بث المساواة، ومن هنا نلحظ إن الديمقراطية اليونانية، كانت المساواة فيها لها خصوصية معينة، إذ كانت تعنى المساواة بين المواطنين فقط وليس المساواة بين أفراد المجتمع.

(٢) تقنين جزئي :

- لا يعتبر تشريع صولون تدويناً شاملاً، لكل الأحكام القانونية، بل أنه قد ترك الكثير من المسائل خاضعة لأحكام العرف كالمعاملات التجارية بوجه خاص
  - ✓ ومن ناحية ثانية، فقد أخذ قانون صولون بالكثير من القواعد العرفية السابقة عليه بعد إدخال التعديلات التى تتفق مع الإصلاح الاجتماعى الذى يهدف إلى تحقيقه.

إحنا القانون حقوق إسكندرية

(٣) التأثر بالقانون الفرعونى :

ثبت أن قانون صولون تأثر بالقانون الفرعوني تأثراً كبيراً، لدرجة أن بعض الإصلاحات التى جاء بها فيما يتعلق بالتنفيذ على مال المدين ومن تحسن لمركز المرأة ما هى إلا انعكاسا لتأثره بالقانون المصرى.

(٤) ساعد على التقاء القوانين الشرقية بالقوانين الغربية :

فقد كان قانون صولون هو همزة الوصل بين القوانين الشرقية والقانون الرومانى، إذ تأثر قانون الألواح الأثني عشر بقانون صولون وهو بدوره كان متأثراً بالقانون المصري.

(٥) الفصل بين القواعد الدينية والقواعد القانونية :

وهذه هي أهم خاصية يتميز بها قانون صولون حيث أنه قد أخرج صولون فكرة القانون نهائيا من دائرتها الدينية القديمة لدائرة سياسية بحتة، وتميز هذه الخاصية بين تشريع دراكون وتشريع صولون.

ماهى النظم القانونية فى مدونة صولون :

- تتمثل أهم الأحكام التي وردت في تشريع صولون في الاتجاه نحو إدخال مجموعة من الإصلاحات في النظم السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية من خلال نصوص تشريعية محددة؛ ليحقق الأمن والنظام والديمقراطية والمساواة في المجتمع الأثيني وبوجه عام، تتلخص أهم الإصلاحات التي قد تضمنها قانون صولون فيما يلى:

(اولا) اصلاح التنظيم السياسية :

(١) المساواه بين المواطنين ، فقد عمل على تحقيق المساواة بين كافة أفراد الشعب، ولقد بدأ بالعفو العام عن الجرائم السياسية ثم توالت إصلاحته.

- ✓ وقام بإصلاح دستور المدينة لمنع احتكار الأشراف للمناصب العامة وبمقتضى هذا الدستور تمكنت طبقة العامة من الاشتراك فى شئون الحكم سواء فى عضوية مجلس الشيوخ أو مجلس الشعب أو تولى المناصب العامة فى الدولة إلا أنه قد أشترط لذلك توافر نصاب مالى معين وحل بذلك الثروة محل الأصل الارستقراطى كشرط لتولي تلك المناصب، مما أتاح المجال أمام الطبقات المتوسطة في الاشتراك في السلطة التشريعية وتولي مناصب الحكم والقضاء .

(٢)تعديل نظام اختيار أعضاء المجالس : ، جعل أختيار مجلس الأربعمائة والذي سبق في وجوده مجلس الخمسمائة، يتم بطريق الاختيار من الطبقات الاقتصادية الأربعة.

- ✓ والتي ضمت الطبقة التي تكونت على اثر إصلاحاته الاقتصادية. وفي مرحلة تالية وسع صولون قاعدة الناخبين، حتى امتد هذا الحق إلى كل طائفة المواطنين، وكان ذلك العمل أول تجربة للديمقراطية الأثينية في صورتها المباشرة
- ✓ وهي التي تمخضت عنها فكرة الديمقراطية وفكرة الدستور والدستورية.

(٣) تخفيف الطبقية :

(أ) قام بإلغاء الديون القديمة، مما ترتب عليه تحرير المدينين الذين أسترقهم الدائنين.

(ب) حرم الإكراه البدنى فمنع التنفيذ على جسم المدين بسبب عجزه عن الوفاء بدينه ببيعه أو قتله واصبحت بذلك ذمة الشخص هى الضمان لديونه وليس جسمه، ولقد أخذ هذا الحكم من قانون بكوخوريس فى مصر الفرعونية.

(ج) سعى جاهدا لإذابة الفوارق بين الطبقات وحققها بالفعل لحد كبير وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، حيث أستطاع فعلاً من خلال مجموعة من الإصلاحات إلى تحقيق درجة كبيرة من التوازن بين طبقات المواطنين ومعاملة عادلة بين الغنى والفقير.

- ✓ حيث حقق التوازن والتعادل بين الارستقراطية العريقة المالكة للأرض والطبقات المالكة للأرض وطبقات التجار أصحاب الدخول المحدودة أو المتوسطة .

(٤) الرقابة الشعبية على المحاكم :

فمن أهم الإصلاحات التي يمكن نسبتها لصولون هي أنه قد أخضع المحاكم الأثينية لرقابة المواطنين، حيث أصبح من حق الشعب وحده اختيار قضاء المحاكم عن طريق أغلبية المواطنين، وهي تعتبر خطوة هامة في التاريخ السياسي الأثيني، بل اعتبرت إنها أهم الخصائص المميزة للمجتمع الأثيني على الإطلاق.

وتأكيدا لأهمية هذه المحاكم الشعبية، فقد اسند صولون إليها اختصاصا هاما وهو حق مراقبة أعمار جميع الموظفين المنتخبين وتعيين الحكام، ومراقبة أعمالهم بالإضافة إلى إنها كانت محكمة استئناف بالنسبة للمحاكم الأخرى .

إحنا القانون حقوق إسكندرية

ثانيا : الأصلاحات القانونية :

(١) قام بإلغاء الديون القديمة، مما ترتب عليه تحرر المدينين الذين استرقهم الدائنين، حيث كان إعسار المدين وعدم قدرته على سداد دينه من أهم أسباب الوقوع في حالة الرق.

(٢) حرم الإكراه البدني، فمنع التنفيذ على جسم المدين بسبب عجزه عن الوفاء بدينه ببيعه أو قتله، وأصبحت بذلك ذمة الشخص هي الضمان لديونه وليس جسمه). ولقد اخذ هذا الحكم من قانون بكخوريس في مصر الفرعونية.

(٣) تخفيف من شدة السلطة الأبوية حرم تحريماً مطلقاً قتل الأبناء وبيعهم، كما اعترف للابن بحق التحرر من السلطة الأبوية متى بلغ سنا معينة، وألغى امتياز الابن الأكبر في الإرث، وساوي بين الأبناء الذكور في الميراث وفي حالة عدم وجود أبناء من الذكور قضى بانتقال التركة لأقرب العصبات على أن يلتزم بالزواج من بنت المتوفى، كما أجاز للشخص أن يوصى بأمواله إذا لم يكن له أولاد). هذا من جهة .

- ✓ ومن جهة ثانية ، حث الشعب على العمل وجعل التسول جريمة يعاقب عليها القانون، وفرض على الأب التزام بتربية وتعليم أبنائه الذكور مهنة حتى لا يكونوا عالة على المجتمع .

(٤) تحديد سعر الفائدة وتحريم الربا الفاحش ، وعمل على حل المشكلة الزراعية وذلك بتحرير الأرض من القيود التي كانت تمنع انتقالها من داخل نطاق الأسرة، وحدد مساحة الأراضي الزراعية التي يجوز لكل فرد من الأشراف تملكها، مما ترتب عليه قيام ملكيات متوسطة وصغيرة واستطاعت الطبقات المحرومة من الفلاحين تملك الأراضي، وتحسن حال الفلاحين الاقتصادي في الريف، مما أدي إلى نمو طبقة صغار الملاك في القرى .

فقد ترتب على هذا الإصلاح إعادة بناء الطبقات الاقتصادية وفقا لمعيار دخل كل طبقة، وتمكن من خلق طبقة جديدة من ذوى الدخول الاقتصادية، وألحقها في ترتيب أسفل للطبقات الاقتصادية الكبرى الثلاثة التي كانت موجودة في بداية عهده، وقبل إحداث إصلاحاته الاقتصادية. ووسع من قاعدة الطبقة الرابعة التي أنشأها لتشمل الفلاحين الذين أنقذهم من وطأة الديون وجميع ذوى الدخول المحدود، **وترتب على هذا إصلاح سياسي هام، ويتمثل هذا الإصلاح في إنه أدى إلى توسيع الدائرة للمشاركين في الحياة السياسية، حيث أسهمت الطبقة الجديدة في النشاط السياسي، فانكسر بذلك الاحتكار السياسي الذي كان منحصرا فقط في فئة قليلة من العائلات الارستقراطية وكبار الملاك).**

- ✓ أصلاح النظام النقدي ، وذلك بتخفيض قيمة العملة مما أدى إلى تخفيف عبء الديون ورفع مستوي المعيشة للمواطنين، كما قام أيضاً بتنظيم جديد للموازين والمقاييس بهدف حماية التجار والصناع .
- ✓ إلا أن قانون صولون لم يتعرض لقواعد المعاملات التجارية ، والتي كانت تحكمها التقاليد العرفية المستعارة من قوانين الفينيقيين والبابليين ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى استقرار الناس عليها وكثرة تداولها وسهولة الاحتفاظ بها .

خامساً: العلاقة بين مدونة صولون والمدونات القانونية الأخرى:

تتمثل أوجه العلاقة بين مدونة صولون والمدونات القانونية الأخرى فيما يلى :

- **الناحية الأولى:** تأثرت مدونة صولون بمدونة بكوخوريس، حيث ثبت أن قانون صولون تأثر بالقانون الفرعونى تأثراً كبيراً، لدرجة أن بعض الإصلاحات التى جاء بها فيما يتعلق بالتنفيذ على مال المدين ومن تحسن لمركز المرأة ما هى إلا نتيجة لتأثره بالقانون المصرى.
- **ومن ناحية ثانية،** أثرت مدونة صولون فى حركة التدوين بالغرب، حيث تأثر ببعض أحكامها مدونة الألواح الأثنى عشر في روما، ولذا اعتبر الشراح مدونة صولون هى همزة الوصل بين القوانين الشرقية والقانون الرومانى، إذ تأثر قانون الألواح الأثنى عشر بقانون صولون وهو بدوره كان متأثراً بالقانون المصرى.

قانون الألواح الإثنى عشر

تكلم عن قانون الالواح الاثنى عشر ؟

أولا : التعريف :

- يذهب الرأى الراجح بين شراح القانون الرومانى إلى أن قانون الألواح الأثنى عشر عبارة عن تقنين رسمى صدر فى روما عام ٤٥١ ق. م فى العصر الجمهورى

وبعد صراع طويل بين طبقتى العامة والأشراف اتفقوا على وضع قانون مكتوب بهدف إلى تحقيق المساواة وإزالة ما

إحنا القانون حقوق إسكندرية

يحيط بالقواعد العرفية من غموض والقضاء على أحتكار الأشراف لتطبيق القانون وتفسيره.

- ✓ وفى عام ٤٥١ ق.م تم تشكيل لجنة من عشرة رجال من الأشراف لتولى الحكم فى مدينة روما لمدة سنة على أن تقوم خلال نفس المدة بوضع القانون المطلوب، وقد أنتهت هذه اللجنة خلال العام من وضع مجموعة من القوانين نقشت على عشرة ألواح عرضت على مجلس الشعف فوافق عليها إلا أنه وجدها غير كافية بالغرض المطلوب، فشكلت لجنة أخرى فى ع ام ٤٥٠ ق.م، ضمت فى عضويتها بعض أفراد طبقة العامة إلى جانب الأشراف قامت هى الأخرى بوضع مجموعة من القوانين نقشت على لوحين وتم عرضها على مجلس الشعب الذى وفق عليها وأصدرها فى عام ٤٤٩، ومن ثم أصبح عدد الألواح التى نوقش عليها القانون أثنى عشر لوحاً، ولذلك سمى بقانون الألواح الأثنى عشر.
- ✓ ولم تصل إلينا النسخة الأصلية أو النصوص الكاملة، لقانون الألواح الأثني عشر، حيث إنه ثبت أن الألواح الأصلية التي كتب عليها القانون قد دمرت في حريق روما، ولقد أعيد جمع نصوص هذا القانون بعد حريق روما وكتبت بلغة عصرية دون المساس بأحكامه الموضوعية، ولذا فقد وصلت إلينا الأحكام الجوهرية، لهذا القانون في كتب المؤرخين الرومان القدامي، وفي تعليقات فقهاء الرومان وخطبائهم.
- ✓ يجب أن نعرف أولاً أن قانون الألواح ١٢ هو المرحلة الأولي في تاريخ النظم القانونية والاجتماعية والسياسية عند الرومان وهو الأساس الذي قام عليه تطور القانون الروماني في المراحل التالية، ويتشابه في هذه السمة، قانون الألواح الأثنى عشر مع قانون مانو الهندي، بالرغم من عدم تأثر احدهما بالأخر.

ثانيا : الهدف منه :

تم وضع مدونة الالواح الأثنى عشر من أجل تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية فى النظام القانونى الرومانى على النحو الآتى :

(١) نشر وتوحيد القواعد القانونية لضمان سيادة القانون والقضاء على الطابع الدينى للقواعد القانونية ؛ ومن ذلك تتحق المساواة في المجتمع . فقد وجدت طبقة العامة أن القواعد العرفية السائدة في ذلك الوقت يحوطها الكثير من الغموض والشك، فضلاً عما تتميز به من قسوة تجاه طبقة العامة، ولقد استغل الأشراف جهل طبقة العامة بأحكام القانون فراحوا يفسرونه ويطبقونه بما يخدم مصالحهم، مما دعى طبقة العامة للمطالبة بنشر القانون حتى يتحقق العلم به من ناحية ويمكن تطبيقه بشيء من الحياد على الجميع من ناحية أخرى على نحو يكفل تحقيق المساواة بين طبقتى الأشراف والعامة، حيث كانت طبقة العامة في نضال دائم مع طبقة الأشراف. إذ كانت الطبقة الأولى محرومة من كل الحقوق والطبقة الثانية تتمتع بكل المزايا والحقوق. ولم يعد النظام القانوني القائم الذي يجسد هذه الطبقية الفجة موافقا لظروف

(٢) القضاء علي أحتكار الأشراف لعلم القانون وتفسيره وتطبيقه.

(٢) إلغاء القواعد التى كانت تمنع الزواج بين الإشراف والعامة.

(٣) إدخال القواعد التى تضمن مشاركة طبقة العامة فى الوظائف العامة فى روما الأمر الذى يسمح بمساهمة طبقة العامة بجانب طبقة الأشراف فى القيام بمهام الحكم بروما.

(٤) تأكيد اشتراك العامة مع الإشراف فى مراسم تقديم القرابين للإلهة فى روما.

(٥) كسر احتكار طبقة الأشراف لعلم القانون وذلك عن طريق كتابة الأعراف القديمة فى وثيقة محددة تتضمن أهم الأحكام القانونية ويتم إعلانها لجميع أفراد المجتمع بجميع طوائفهم الأمر الذى يحقق عمومية القاعدة القانونية.

ثالثا :خصائص مدونة الالواح الاثنى عشر :

(١) الانفصال بين القواعد الدينية والقواعد القانونية :

- جاء قانون الألواح الإثنى عشر تجسيدا لانفصال القواعد القانونية عن الدين حيث تضمن فى أغلبه قواعد مدنية صرفة مستقلة عن الدين، ويرجع السبب فى ذلك لأنه أعد لكى يكون قانونا عاما يطبق على الرومان جميعا بمختلف طبقاتهم وعقائدهم الدينية. ولذلك لم يشمل على عقوبات فى صورة كفرات أو عقوبات دينية كالطرد من الديانة.
- ✓ ولكن تجدر الإشارة أن صدور قانون الألواح الأثنى عشر لم يؤد إلى أضمحلال سلطة رجال الدين فقط بل أنه قيد سلطتهم فى مجال الدعاوى.

(٢) تقنين جزئى :

لم يشمل قانون الألواح الأثنى عشر على جميع القواعد القانونية التى كانت سائدة وقت وضعه فقد ترك بعض المسائل مثل نظام السيادة الزوجية والسلطة الأبوية والملكية والزواج والطلاق لأحكام العرف وذلك لأن التقنيات القديمة لم تهتم سوى بتجميع التقاليد العرفية الغامضة أو التى هى محل خلاف. و لم يخرج قانون الألواح الأثنى عشر عن هذه القاعدة، إلا فيما يتعلق

إحنا القانون حقوق إسكندرية

بقواعد المرافعات حيث عرض لها بالتفصيل، وذلك بهدف إيجاد قواعد ثابتة، لنظام التقاضى

(٣) الصياغة الشعرية :

- فقد صيغت عبارات قانون الألواح الإثنى عشر فى أسلوب شعرى موجز. ولذا قيل إن الشيوخ والشباب والطلاب كان يحفظونه عن ظهر قلب.

(٤) تشديد العقوبات والشكلية القانونية :

- اتسمت أحكامه بالشدة والقسوة وسيطرة الشكلية عليها.

✓ لكن تجدر الإشارة إلي أنه لا غرابة في كون قانون الألواح الاثني عشر قانوناً شكلياً، إذ تسيطر عليه الشكليات والرسميات، لأنه قد وضع لكي يحكم مجتمعاً زراعياً، كان التعامل فيه نادراً ويستوجب العناية به والاحتفال بأمره.

(٥) مشتق من أصول قانونية شرقية وغربية :

- ذهب بعض الشراح إلى أن قانون الألواح الأثنى عشر له أصول شرقية، إذ صدر متأثرا بقانون حمورابى وقانون بوكخوريس.
- ومن ناحية ثانية، قد تأثر القانون الأغريقى، ولذا فهو قانون له أصول شرقية وأصول غربية.

✓ ولكن علي الرغم من أن بعض احكام قانون الألواح الأثني عشر تماثل أحكام القانون اليوناني، فيوجد فروق جوهرية بين قانون الألواح الأثني عشر والقوانين اليونانية، وأهم هذه الفروق يتمثل في أن قانون الألواح الأثني عشر كان مهتماً اهتماماً كبيراً بالإجراءات الشكلية والصيغ الرسمية، التي كانت تتفق مع البيئة الزراعية الرومانية، أما القوانين اليونانية، فهي خالية في الغالب من هذه الشكلية؛ لأنها وضعت لمجتمع تجاري.

(٦) الطبقية القانونية :

- **بالرغم من أن قانون الألواح الأثنى عشر قد صدر لتحقيق المساواة بين العامة والأشراف فى روما، إلا أنه لم يقض على الطبقية، إذ لم يعمل فعلاً إلى تحقيق المساواة بين الأشراف والعامة، فلم يسمح بالزواج بين الأشراف والعامة، ولم يضع القواعد التى تمنع استئثار الأشراف بمناصب الحكم.**

✓ **ولكن بوجه عام، فالرأي المتفق عليه هو أنه رغم صدور قانون الألواح الاثنى عشر لتحقيق المساواة بين طبقتي الأشراف والعامة، إلا أنه لم يبلغ هذا الهدف على وجه مرضي، حيث ظلت بعض الفوارق بين الطبقات والتي لم تلغ إلا على أثر صدور قوانين لاحقه.**

رابعاً: أهم الأحكام التي وردت في قانون الألواح الأثني عشر:

من خلال الإطلاع على قانون الألواح الأثنى عشر، نجد أنها تضمنت تنظيماً لأمور يمكن إيجازها على النحو التالى:

(١) الألواح الثلاثة الأولى تتكلم عن مواد الدعاوي وهو نظام شكلي يؤدي أقل خطأ في الإجراءات إلي رفض الدعوي.

(٢) اللوحان الرابع والخامس فيشملان علي أحكام تتعلق بسلطة رب الأسرة والوصاية والقوامة والميراث الشرعي والميراث الإيصائي.

(٣) اللوح السادس فهو يتكلم عن التصرفات القانونية، كالإشتراط الشفوي والإشهاد والدعوي الصورية وعقد القرض القديم.

(٤) اللوح السابع فيختص بنظام الحقوق العينية، مثل حق الملكية العقارية، وحقوق الارتفاق.

(٥) الألواح التالية فهي خاصة بالجرائم، وقد قسم الجرائم إلي نوعين:

- **جرائم عامة تمس الدولة مثل جريمة الخيانة العظمي والجرائم الخطرة مثل قتل الأفراد، وكانت السلطة العامة هي التي تتولي تتبع الجاني وتوقيع العقاب عليه والذي كان يتمثل في الموت شنقاً أو حرقاً أو بقطع عضو من اليد أو بالجلد.**
- **أما النوع الثاني: من الجرائم فهي الجرائم الخاصة، والتي يقتصر ضررها علي الأفراد ولذلك كان للمجني عليه وحده حق توقيع العقاب علي الجاني بأن يقتص منه بنفسه مالم يتفق علي تحديد مبلغ من المال علي سبيل التعويض.**

انتهى القسم الاول

قابل للحذف او الإضافة تابع صفحة وجروبات الوحش

إحنا القانون حقوق إسكندرية